المدن الجديدة في فك الخناق على الحواضر الكبرى في الجزائر حالة مدن الطوق الاول

-محمد سرباح
المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة
- عبد القادر صاف
- إطار بوزارة البيئة وتهيئة الإقليم

المقدمة

« تمثل المدن الجديدة معلما من أهم معالم التغيير والتجديد في أنماط العمران الحضري في العالم ، وواحدة من أفضل الخيارات التي حظينا بالاهتمام والعناية في أوساط المهتمين بالتخطيط الحضري والتهيئة العمرانية ، خلال ثلاثين سنة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ، وفي كثير من الدول المتباينة الثقافات والظروف السياسية والاقتصادية وخاصة في بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان وروسيا »[1] واهتمت الكثير من الدول النامية بهذا الانجاز حيث ترى فيه حلا لمشاكل للمدن الكبرى كما هو الحال في مصر و الجزائر.

تلعب المدن الجديدة دورا هاما في إعادة توزيع السكان و النشاطات الاقتصادية داخل الإقليم و بين الأقاليم لذلك أنجزت المدن الجديدة لعدة أعراض منها: كمراكز للتصنيع و التعدين و عواصم سياسية جديدة و كذلك لأغراض تجارية، تثبيت حدود سياسية ، تنمية مناطق سياحية .

ويتطلع الإنسان من خلال انجاز المدن الجديدة إلى البحث عن التركيب الحضري المثالي أو المدينة الفاضلة التي تحوي كل المكونات المثالية الممكنة كنوعية السكن، المستوى الاجتماعي و الاقتصادي و البيئي . و يمكن تلخيص أهم أهداف إنشاء المدن الجديدة كما يلي:

- مدن جديدة أفضل بديل لتخفيف الضغط على المدن و الحواضر الكبرى والتحكم في نموها .

- مدن جديدة كأداة فعالة لاعمار المناطق المحرومة و المعزولة للقضاء على الفوارق و تحسين المنظومة الحضرية في المدينة و تحقيق التوزيع الأمثل للسكان والأنشطة الاقتصادية .

بعدما عرفت المدن الجزائرية الكبرى مشاكل مجالية واجتماعية واقتصاديةخاصة في المدن المتمركزة على الشريط الساحلي مثل مدينة الجزائر، قسنطينة، عنابة، وهران لعدة أسباب نذكر منها: الزيادة الديمغرافية والمتطلبات المرافقة لها،تمركز المشاريع التنموية و الصناعية في مدن الشمال .أدى ذلك إلى نمو سكاني واختناق وظيفي، الأمر الذي ترتب عنه أزمات متعددة منها أزمة السكن، انتشار البناءات الفوضوية و غير القانونية ، استهلاك الأراضي الفلاحية و تدهور إطار الحياة.

بعد تراكم المشاكل وفشل السياسات العمرانية في تحقيق توازن مجالي و تسيير حضري راشد للحواضر الكبرى لجأت السلطات إلى البحث عن أفضل السبل والوسائل لإعادة تنظيم المنظومة الحضرية بانتهاج سياسة جديدة للتهيئة الحضرية تعالج من خلالها المشاكل السالفة عن طريق إنشاء مدن جديدة تخفف من قطبية و جاذبية الحواضر الكبرى فخططت الدولة لانجاز مدن جديدة بثلاثة أطواق.

مدن الطوق الأول التي تحيط بالعاصمة ،مدن الطوق الثاني في الهضاب العليا ، مدن الطوق الثالث في المناطق الصحراوية ، و تهدف كلها إلى:

- فك الاختناق على المدن الكبرى – إعادة توازن البنية الحضرية و المحافظة على الأراضي الفلاحية – إعادة توازن الأقاليم و فك العزلة، وعليه نحاول أن نتطرق لتجربة المدن الجديدة في الدول الأوروبية و العربية و مدى تطبيق و نجاح هذه التجربة في الجزائر.

1- تاريخ نشأة المدن الجديدة:

يعد مفهوم تخطيط وإنشاء المدن الجديدة واحدة من أقدم المفاهيم في تاريخ إنشاء المستوطنات البشرية، حيث ترجع البداية الأولى إلى ما قبل الميلاد، أين ظهرت أولى المدن الجديدة في بلاد ما بين النهرين جنوب العراق وذلك منذ حوالي أربعة آلاف سنة قبل الميلاد،**«وكانت وراء هذه النشأة عوامل عدة منها رغبة الإنسان في الاستقرار وتطور الزراعة ونشأة القرى وتوافر فائض من الغذاء دفع للتبادل وتنمية شبكة تجارية وتمركز التجار والحرفيين في محلات عمرانية يقل الاعتماد فيها على الزراعة و لم يقتصر دور هذه العوامل على النشأة فقط ،و إنما ساعد على زيادة أعدادها وأحجامها»**[2]،وعليه شهدت الحضارة العراقية القديمة نشأة العديد من المدن الجديدة وهي تشمل مدن الحضارة السومرية كمدن لجش وأور والوركاء، حيث تعتبر أور واحدة من من أقدم المدن نشأة في العالم ،**« وأور في اللغة السومرية تعني مدينة»**[3] وقد واكبت هذه التجربة العراقية نشأة مدن جديدة أخرى على ضفاف نهر النيل في عصر

الحضارة المصرية القديمة كمدن نخن ونجب وبوتر ومنف « **و قد ارتبطت المدن المصرية الباكرة بالدين، الذي يمكن اعتباره عنصر التميز الرئيسي بين المدينة والقرية في مصر القديمة، فقد كان المعبد يمثل مركز الحياة والعمران في المدينة المصرية، ومن حوله كانت المدينة تنمو وتمتد مساحتها وتدور صور الحياة فيها، وكان وجود آلهة محلية عاملا هاما في نشأة المدن الإقليمية بمعابدها**»[4] ، ومن مميزات نشأة المدن خلال هذه الفترة أنها كانت محاطة بأسوار لتحصينها وحمايتها من العدوان الخارجي.

وقد شهدت كذلك الحضارة الإغريقية خلال هذه الفترة ظهور المدن اليونانية، «**وكانت المدينة اليونانية "Polis"❖ محدودة في حجمها عادة لأنها انعكاس اجتماعي للفكر اللإغريقي وفي رأي "أرسطو" أن المدينة سكن لأكبر عدد ممكن توفير له حاجات حياته، على أن تكون المدينة محدودة بحيث يمكن رؤيتها في نظرة واحدة كما كان يرى أن الشر صورة اللا محدود أما الخير فله حدود واضحة، وبهذا كان تحديد حجم المدينة نابعا من المثل الأخلاقية اليونانية و نتيجة ذلك كانت المدن اليونانية تخضع لحد أقصى من النمو فإذا تجاوزته تطلب ذلك إنشاء مدينة جديدة أخرى**»[5].

وتبع الإغريق في ذلك المقدونيون والرومان في تخطيط وبناء العديد من المدن الجديدة، فعلى سبيل المثال تم إنشاء مدينة الإسكندرية سنة 332 قبل الميلاد وإنشاء مدينة فيلا كوبي Phyla kopi 200 سنة قبل الميلاد على جزيرة Milos في بحر إيجة، و أنشأت على ساحل الشام مدينة بيبلوس Byblos، ومع ظهور الإسلام كدين المدينة والحضارة وبداية الفتوحات الإسلامية، عمل الفاتحين العرب على إعادة الحياة إلى شبكة المدن الرومانية القديمة وقاموا بإنشاء العديد من المدن الجديدة لتكون كمعسكرات حربية للجيوش الإسلامية لتتحول بعد ذلك إلى عواصم إدارية لولايات الدولة الإسلامية،حيث نجد أن بعض المؤرخين ينسبون إنشاء وازدهار المدن الجديدة إلى الفترة الإسلامية ومنهم بيار جورج Pierre George الذي «**ذكر أن الإسلام بناء للمدن un bâtisseur des villes** »[6] ومن المدن التي أنشئت خلال الفترة الإسلامية نجد مدينة البصرة سنة 635 ميلادي، مدينة الكوفة سنة 638 ميلادي ومدينة الفسطاط سنة 641 ميلادي، والتي تعتبر أول مدينة جديدة عربية أنشئت في شمال إفريقيا أسسها عمرو بن العاص عند فتح مصر، وكذلك« **إنشاء مدينة القيروان بتونس سنة 670 ميلادي، وإنشاء مدينة بغداد (دار السلام) كعاصمة جديدة للخلافة العباسية سنة**

762ميلادي ،ومدينة فاس بالمغرب سنة 808 ميلادي ومدينة القاهرة سنة 969 ميلادي»[7]، ولم يقتصر العرب الفاتحين على إنشاء المدن الجديدة في وطنهم من الخليج إلى المحيط بل كانوا رواد المدينة في جزء من أوربا حيث فتحوا الأندلس عام 711 ميلادي وأنشئوا العديد من المدن كغرناطة وقرطبة و اشبيلية.

وكان للعرب اهتمام كبير بدراسة المدن من حيث وصفها ووصف أقاليمها فقد بحثوا في مناخ الأقاليم والمدن وأعدادها والجبال ومظاهرها والبحار والأنهار وذلك بقصد شرح أهمية المدن الجديدة التي فتحوها أو شيدوها وكان من أبرزهم ابن حوقل والمسعودي و ابن خلدون هذا الأخير الذي وصف في مقدمته ا نشاء المدن حيث قال "إن الغاية من تأسيس وبناء المدن هي ايجاد المساكن والمنازل والملاجئ ومن الضروري في هذا المجال أن ننبذ الأشياء الضارة عن هذه المدن وأن نوفر في جميع هذه المساكن وسائل الراحة والمنفعة العامة" ليأتي بعد ذلك عصر النهضة الذي حدثت خلاله تغيرات اجتماعية واقتصادية هامة في أوربا ميزته عن العصور الوسطى وكان لهذه التغيرات أثر كبير في تخطيط وإنشاء المدن خصوصا بعد اكتشاف القارة الجديدة أمريكا من طرف كريستوف كولومبس سنة 1492 ، الشيء الذي ساهم في تغير ملامح العديد من المدن الأوروبية نتيجة نشاط حركة التجارة ، مما أدى بالعديد من الباحثين بدق ناقوس خطر نمو المدن وتوسعها العشوائي كتوماس مور TOMMAS MORE الذي جاء في كتابه "المدينة الفاضلة والمثالية" ذات حجم محدود وتكون بعيدة بمسافة محدودة عن الريف متضامنة ومتكاملة مع محيطها.

ظهرت الثورة الصناعية فحققت طفرة في النمو الحضري ما بين (1760- 1820) فساهمت في تركز السكان والصناعة في المدن الشيء الذي أدى إلى انفجار حضري. ونمو المدن بشكل متسارع غير متوقع وتوسعها العشوائي نتجت عنه طفرة عمرانية لم تشهدها مدن أوروبا والعالم من ذي قبل، نتيجة نزوح سكان الأرياف نحو المدن لما توفره من مناصب شغل وخدمات إضافة إلى الأثر البالغ الذي أحدثه تطور المواصلات من سكك حديدية واختراع السيارة على حياة الإنسان وأثر ذلك على نمو المدن وتوسعها المفرط على أراض الريف. و أدت هذه الإشكالية إلى ظهور العديد من الأفكار التي تدعوا لإصلاح الآثار السلبية للثورة الصناعية على المدن، ومن أبرزها ما جاء به "روبرت أوين" في الفترة مابين(1858- 1871م) هو دعوته لإنشاء مجتمعات جديدة، أطلق عليها قرى الاتحاد والتعاون تجمع ما بين مزايا الريف والحضر ،« **ومع بداية القرن العشرين ظهرت حركة المدن الجديدة المعاصرة »**[8] ، حيث كانت البداية

من إنجلترا من خلال المفكر **إبنزرهوارد** Ebenzer Howard ، الذي وضع فكر جديد لعلاج أثار الانفجار الحضري للمدن، حيث بنى أفكاره على أفكار من سبقه من الباحثين كروبرت أوين وتوماس مور..وغيرهم، ووضع فلسفة جديدة لإنشاء المدن الجديدة والتي تبنى على أساس سيطرة الدولة على ملكية الأراضي سواء كانت الملكية عامة أو خاصة بهدف منع المضاربة في أسعارها وجعل هذه المدن تستوعب كل أنماط الحياة والبيئات الموجودة في الدولة كي تتناسب مع نوعية الناس النازحين وأشترط **هوارد** أن يطوق هذه المدن بحزام أخضر ويراعي فيها قربها من أماكن العمل مع توفرها للاحتياجات الضرورية للمعيشة اليومية للسكان من خدمات ووسائل الترفيه وأن تكون وسيلة لجذب الصناعة من المراكز المزدحمة ويكون لها حجم سكاني ثابت يقدر بـ30.000 ساكن.

يتم استيعاب النمو السكاني المتزايد بواسطة إنشاء مدن جديدة أخرى تبنى على أساس نفس النمط السابق وتكون جميع هذه المدن مترابطة فيما بينها بواسطة شبكة طرق سريعة لتسهيل عملية الاتصال وتتجمع هذه المدن الجديدة حول مدينة مركزية لتشكل فيما بينها وحدة إقليمية، ومنه كانت البداية الأولى لأول تجربة لإنشاء مدينة جديدة معاصرة في انجلترا، وهي إنشاء مدينة **لتشورت** Letchworth عام 1903 م ومنه انتشرت هذه السياسة ثم الحكومة البريطانية لتتجاوب معها معظم دول العالم المتقدمة والمتخلفة على السواء، حيث وجدت حلولا لأغلب المشكلات التي تعاني منها اقتصادياتها ومجتمعاتها في إنشاء مدن جديدة تساهم على توسيع قاعدتها الاقتصادية، وكذلك جاءت هذه المدن لإعطاء فرص متكافئة للأفراد ولجميع بقاع الدولة وأقاليمها وهي عكس إقطاع العاصمة واحتكار مجموعة قليلة من المدن الكبرى للثروة والنمو.

2ـ دوافع نشأة المدن الجديدة :

إن التطور الذي عرفته نشأة المدن الجديدة عبر مراحل التاريخ المختلفة منذ فترة الحضارات القديمة إلى غاية المدن الحدائقية **لإبنزرهوارد** لها دوافع متعددة تختلف من مرحلة زمنية إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى، إلا أن مجمل هذه الأسباب تحركها مشاكل اجتماعية، اقتصادية، ديموغرافية، عمرانية، سياسية وعسكرية كانت سببا للتفكير في تبني سياسة إنشاء المدن الجديدة وأصبحت حديثا أحد أنجع الخيارات لحل تلك المشاكل ويمكن حصر هذه الدوافع كما يلي:

- حل مشكل تضخم المدن الكبرى و تحقيق التوزيع المنتظم والمتوازن للسكان.
- توقيف هجرة السكان نحو المدن الكبرى وتحقيق التوازن الجهوي بين الأقاليم.
- تحقيق التوزيع المتوازن للصناعة والاستثمارات بين الأقاليم.
- تنمية مناطق جديدة وسياحية.
- إنشاء عواصم سياسية.
- علاج أثار الكوارث الطبيعية والحروب.

أضحت سياسة إنشاء المدن الجديدة حديثا سياسة عمرانية ينظر إليها كجزء من الخطة الموحدة للتخطيط الإقليمي والتنمية الشاملة وليس كجزء منعزل في التخطيط العمراني، حيث تزايد الاهتمام الدولي بالمدن الجديدة لكونها تساهم في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والصحية الناتجة عن ظاهرة التضخم الحضري للمدن والنمو العشوائي والغير مخطط للمدن وكذلك تساهم في إعادة توزيع السكان والنشاطات الاقتصادية داخل الإقليم الواحد أو بين الأقاليم، وبالتالي فإن دراسة التجارب العالمية في نشأة المدن الجديدة أمر ضروري من أجل الاستفادة منها.

3- التجربة العالمية في إنشاء المدن الجديدة:

نتطرق في التجربة العالمية للمدن الجديدة إلى نماذج من التجارب العالمية في الدول المتقدمة والنامية للاستفادة منها وذلك عن طريق الإلمام بالسياسات المختلفة التي انتهجتها تلك الدول في تنفيذ وإنشاء هذه المدن ومعرفة الحلول التي اقترحتها و وقع اختيارنا على ثلاث تجارب مهمة يمكن الاستفادة منها ومقارنتها مع المدن الجديدة المراد إنشائها في الجزائر وهذه التجارب هي إنجلترا، فرنسا ومصر.

أ- التجربة الإنجليزية:

تعتبر إنجلترا من أوائل الدول التي تبنت سياسة إنشاء المدن الجديدة في محاولة منها لعلاج المشاكل المتولدة عن الصناعة وانعكاساتها على المدن وبالتالي فهي رائدة العالم نظريا وعمليا وتمثل مصدر إلهام لكثير من الدول للاستفادة من تجربتها في المدن الجديدة المعاصرة التي أول من جاء بها كما ذكرنا سابقا **إبنزرهوارد** وهذا سنة 1944 لغرض الحد من نمو العاصمة لندن وهذا بناءا على اقتراحات خلصت إليها لجنة تخطيط إقليم لندن الكبرى، ومن بين توصيات هذه اللجنة إقامة حزام أخضر يحيط بالعاصمة لندن وجعلها كفضاء محمى طبيعيا يحد من توسع المدينة ويشكل الرئة

التي تتنفس منها لتبدأ بريطانيا رسميا في مشاريع إنشاء المدن الجديدة فأنشأت في الفترة مابين 1946 إلى 1950 أربعة عشر مدينة حدائقية، ثماني مدن جديدة تحيط بالعاصمة لندن وتتواجد على مسافة تتراوح من (25 إلى 30) كلم وهذا ما يسمح للسكان المقيمين في هذه المدن سهولة الاتصال لارتباطها مع بعضها البعض بشبكة مواصلات سريعة أما المدن الأخرى فهي موزعة على مناطق أخرى من انجلترا للحد من الاختلالات المجالية بين الأقاليم.

أ-1- أهداف إنشاء المدن الجديدة في إنجلترا :

يلاحظ المتتبع لإنشاء المدن الجديدة في إنجلترا أنها تتطور مع الزمن ومع تغير المراحل التي مرت بها إنجلترا وهي كما يلي:

- **الجيل لأول**: كان من أكبر أهداف هذا الجيل من المدن الجديدة والذي تم إنشاؤه في الفترة من 1946 إلى 1950، تخفيف الازدحام عن المدن الكبرى التي عرفت نموا ونزوحاسكانيا كبيرا بسبب الأثر الكبير الذي أحدثته تطور الصناعة والذي انعكس على النمو الغير متوازن للعاصمة لندن نتيجة هجرة سكان الأرياف والأقاليم المجاورة إليها وكذلك جاء إنشاء هذه المدن الجديدة لتخفيف حدة مشكلة السكن التي أصبحت بعد الحرب العالمية الثانية الرهان الأصعب للحكومة الإنجليزية.

- **الجيل الثاني**: اخذ هذا الجيل من المدن الجديدة الإنجليزية والتي أنشئت في الستينات طابع آخر وتطور مفهوم ودور المدن الجديدة إلى دور اقتصادي وهو إنماء الأقاليم الإنجليزية الهشة اقتصاديا واجتماعيا وذلك في إطار خطة وطنية شاملة تلعب من خلالها المدن الجديدة دور مراكز أقطاب النمو وجذب للصناعة .

- **الجيل الثالث** : ربط الجيل الثالث من المدن الجديدة التي انطلقت بعد السبعينات في إنجلترا بين أهداف الجيلين السابقين الأول والثاني وأصبحت سياسة المدن الجديدة توضع ضمن خطة التنمية الشاملة ومن بين أهدافها الإنعاش الاقتصادي للأقاليم المتخلفة اقتصاديا واجتماعيا واستقطاب جزء من سكان المدن المزدحمة،وبالتالي يمكن القول فإن النتائج التي وصلت إليها سياسة إنشاء المدن الجديدة في بريطانيا كانت جد مهمة وحققت الكثير من الأهداف المرجوة منها وهذا منذ إنشائها حيث بعد ثلاثين سنة من انطلاق التجربة ووصولها إلى الجيل الثالث و استطاعت المدن الجديدة أن تؤمن السكن اللائق" لأكثر من **1 ,8 مليون نسمة"**[9] أي ما يعادل حوالي 5٪ من سكان مدن إنجلترا وحوالي ثلث الزيادة السكانية. وساهمت هذه المدن في الحد من ارتفاع نسبة البطالة حيث تمكنت من توفير أكثر من 300 ألف

منصب شغل في المصانع و الورشات التي استقطبتها هذه المدن، وكذلك وفرت هذه المدن الجديدة حوالي 600 ألف منصب عمل في مكاتب الخدمات والإدارات المختلفة وحوالي 400 ألف منصب عمل في مباني والمتاجر والأسواق.

والأكثر من هذا ارتبطت المدن الجديدة من البداية بفكرة اجتماعية واقتصادية وبيئية على العكس مما تعيشه المدن والمراكز الحضرية الكبرى القديمة.

- استطاعت من الناحية الاجتماعية هذه المدن أن تخلق حياة قائمة على التوازن الاجتماعي للسكان ولكل طبقات المجتمع.
- ومن الناحية الاقتصادية والسكانية خلقت هذه المدن نوع من التوازن بين حجم وتركيب السكان وعدد ونوعيات الأعمال والوظائف الموجودة محليا.
- ومن الناحية البيئية استطاعت أن توفر إطار حياة معيشى أفضل للسكان بعيد عن مظاهر التلوث والضوضاء الذي تعرفه المدن الكبرى.

بـ التجربة الفرنسية:

ظهرت المدن الجديدة في فرنسا مع بداية الستينات من القرن الماضي بعد أن تفاقمت مشاكل النمو الحضري في المراكز الحضرية والمدن الكبرى وهذا **« راجع إلى الهجرة الوافدة التي ازداد تيارها قوة التحولات في تركيب فرنسا الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية فقد انكمشت الزراعة ونمت الصناعة والحرف الثالثة نموا سريعا كان له أكبر أثر في انجذاب أهل الريف نحو باريس وغيرها من المدن الفرنسية»**[10]. وقد أظهر تعداد 1962 أن الإقليم الباريسي يقطنه أكثر من 8.5 مليون نسمة أي حوالي 18.5 ٪ من مجموع سكان فرنسا

كانت العاصمة الفرنسية باريس واحدة من أسرع المدن نموا في العالم واثر ذلك كان لزاما على السلطات الفرنسية أن تواجه نموا ديموغرافيا واقتصاديا متزايدا، حيث كانت التوقعات تشير أن منطقة باريس وحدها سوف تستقبل 14 مليون نسمة بحلول عام 2000 فكان من الضروري على السلطات الفرنسية آنذاك التفكير في انتهاج سياسة حضرية شاملة في إطار تهيئة الإقليم تقود إلى تنظيم ومراقبة حركة التحضر، حيث تم إنشاء لهذا الغرض مفوضية تهيئة الإقليم والنشاط الجهوي خلال منتصف الستينات من أجل ترقية وتطوير الحواضر الفرنسية الكبرى لضمان التوازن الإقليمي وتجنب أن يتمركز في باريس (العاصمة) نمو البلاد بشكل مكثف ووضع حد للنمو العمراني العشوائي. وقد كانت لأفكار **إبنزرهوارد** والتجربة الإنجليزية الأثر الكبير والدافع القوي لانطلاق فرنسا بإعداد أول الدراسات عن التخطيط

الإقليمي وأنشئت أول هيئة لإنماء المدن الجديدة بفرنسا عام 1965 حيث تم اختيار تسعة مواقع لإنشاء تسعة مدن جديدة بالقرب من المدن الكبرى. هذه المدن حدد لها حجم سكاني متوسط ي يتراوح ما بين (30ألف إلى 80ألف) نسمة، منفصلة عن بعضها البعض بواسطة حزام أخضر ومترابطة فيما بينها بواسطة طرق سريعة وخطوط السكك الحديدية وخطوط المترو وهذا لضمان وتسهيل اندماجها مع بعضها البعض وتكاملها فيما بينها لضمان صلة وثيقة بين سكانها، مع ملاحظة أن كل مدينة جديدة من هذه المدن تتوفر على مركز أعمال تجاري لجذب أعمال الخدمات ومكاتب المؤسسات الكبرى.

ب- مبادئ إنشاء المدن الجديدة في فرنسا:

تعتمد الخطة التي اعتمدتها فرنسا في حل مشاكل النمو الحضري وتبنيها لسياسة إنشاء المدن الجديدة على مبدأين أساسين هما:

- تشكل المدن الجديدة أساس لتكامل الإقليم وتتكون من كل النشاطات الأساسية التي تشكل مقومات المدينة الحديثة، ومن حيث موقع هذه المدن ينبغي أن تنشأ على بعد معقول من المدن الكبرى امتدادا لضواحيها، وفي نفس الوقت غير بعيدة عنها مما يجعلها مدن جذابة للسكان والأنشطة.

- تشكل فضاء لتطوير السكن اللائق وتوفير مناصب العمل والنشاطات والخدمات الضرورية للمجتمع، وبالتالي تكون المدينة الجديدة مركزا لقطاع الخدمات وعامل لجذب الصناعة والسكان إليها.

وضمن الفضاء الإقليمي فإن حركة إنشاء المدن الجديدة في فرنسا لها هدفان أساسيان متكاملان هما:

- تخفيف الازدحام عن المدن الكبرى وخاصة العاصمة الفرنسية باريس .
- إنماء الأقاليم المتدهورة وتطويرها.

ب-1- مواقع إنشاء المدن الجديدة الفرنسية:

نظرا لأهمية اختيار الموقع في عملية إنشاء المدن الجديدة وأثره في نجاحها فإن تتميز التجربة الفرنسية باختيار مواقع قريبة من المدينة الأم على عكس التجربة الإنجليزية، حيث نجد أن المسافة بين وسط لندن والمدن الجديدة المحيطة بها هي أكثر من 30 كلم، بينما يكون اختيار مواقع المدن الجديدة في فرنسا هو أقل من 30 كلم من مركز العاصمة، وعليه فإن التمركز المتعدد للمدن الجديدة الفرنسية لم يكن يهدف إلى استقلاليتها عن المدينة الأم وإنما لتشكل أقطاب جذب للسكان والأنشطة

الصناعية والقطاع الثالث، حيث نجد من خلال هذه الدراسة أن النموذج الفرنسي للمدن الجديدة ومن خلال المخطط الذي وضعه فريق (بول دولوفري) قد أعطى للمدن الجديدة مواقع ذات أهمية على طول محاور التنمية الكبرى بالاعتماد على المنشآت القاعدية التي أنشئت من طرق سريعة جديدة وشبكة القطارات والموانئ و المترو.

ب-1- آليات تطور المدن الجديدة بفرنسا:

لقد حظي مشروع إنشاء المدن الجديدة في فرنسا بأهمية بالغة من أعلى السلطات في البلاد لكونها ليست مشاريع فردية ناتجة عن مبادرات محلية بل هي إستراتيجية دولة تبنتها ودعمتها بمجموعة من الأنظمة والآليات والأدوات وحتى الإمكانيات المالية، حيث بادرت الدولة إلى تنظيم مصالحها من أجل وضع هذه السياسة المجددة للمنظومة الحضرية والعمرانية والتي تستدعى إشراك كل القطاعات الوزارية (التجهيز، الداخلية، المالية، الأشغال العمومية، البيئة ..... الخ وهذا من أجل خلق نوع من التكامل بين مختلف الشركاء .

الشيء الملاحظ هنا أن مؤسسات إنماء المدن الجديدة في فرنسا لم تمنح لها كل الصلاحيات في تسيير هذه المدن وإنما احتفظت السلطات المركزية في فرنسا بكثير من الصلاحيات الهامة لإنمائها، على عكس من التجربة الإنجليزية في إنشاء المدن الجديدة والتي أعطت لمؤسسات إنماء المدن الجديدة استقلالية كلية في التسيير واحتفظت السلطات العليا بعملية الإشراف فقط.

ب-2- الجدوى من إنشاء المدن الجديدة في فرنسا:

حققت المدن الجديدة في فرنسا العديد من المكاسب الإيجابية حيث نجدها من الناحية الاقتصادية قد استقطبت العديد من مقرات الشركات الكبرى واستفادت من شبكة مهمة من المؤسسات المتوسطة والصغيرة بما في ذلك صناعات التكنولوجيا العالية.وهذا ما جعل هذه المدن توفر سوق مهم من مناصب الشغل.

أما في المجال السكاني فنجد أن توقعات تعداد سكان المنطقة الباريسية مثلا كانت متوقع أن يصل الى 14 مليون نسمة سنة 2000 نجد أن هذا العدد لم يصل سوى إلى 11 مليون نسمة وهذا لنفس سنة 2000 وهذا راجع لكون أن هذه المدن الجديدة قد حققت هدفها كأقطاب حضرية جديدة لجذب الأنشطة الصناعية والسكان.

ج- التجربة المصرية :

تعتبر التجربة المصرية في سياسة إنشاء المدن الجديدة من التجارب المهمة والجديرة بالدراسة والتي يمكن الاستفادة منها نظرا لتشابه أوضاع البلدين الاجتماعية

والاقتصادية وكذلك في توزيع السكان حيث **«نجد أن مصر واجهت في سعيها الطموح للوصول إلى مستوى معيشي أفضل للسكان، وإلى درجة مرضية في مجالي التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق التخطيط الدقيق لمشكلات متعددة لعل أهمها السرعة الكبيرة لمعدل النمو السنوي للسكان والذي بلغ 2.31٪ و3.16٪ خلال الفترتين (1966– 1976) و(1976 – 1986) على الترتيب، بالإضافة إلى « التركيز الشديد لمعظم سكان البلاد (98%من جملة السكان) في وادي النيل ودلتاه (4% من جملة المساحة)»**[11]هذا ما أوجد خللا خطيرا في توازن المجال نتيجة تركز السكان والأنشطة الصناعية على هذا الحيز الضيق الذي تعتبر أراضيه من أجود الاراض الزراعية في مصر وباقي المساحة المقدرة بـ **96 %** عبارة عن أراضي صحراوية ونتيجة لتركز السكان على الأراضي الفلاحية وتوسع المدن العشوائي انتهجت مصر مع بداية السبعينات سياسة المدن الجديدة للحد من التوسع العمراني خاصة القاهرة وكانت تهدف سياسة المدن الجديدة إلى تنظيم البنية الحضرية وتوفير السكن اللائق والشغل للسكان حيث لم تحقق مختلف السياسات المطبقة أهدافها في الحد من النمو السكاني والتوسع المتزايد للقاهرة وبالتالي لجأت الدولة إلى تخطيط مدن جديدة حول القاهرة والإسكندرية وعملت السلطات المصرية على توجيه نمو العاصمة المصرية نحو ما يسمى **بخيار الصحراء** فاستفادت التجربة المصرية في سياسة إنشاء المدن الجديدة من التجربة الانجليزية من خلال إنشاء مدن الجديدة تحيط بالعاصمة وهذا لتشابه مشاكل المدن الكبرى في العالم وإنشاء المدن الجديدة في مصر بني على المبادئ التالية:

- استثناء الأراضي الفلاحية عالية الجودة من مواقع إنشاء المدن الجديدة .
- استثناء الأراضي الوعرة التي تتطلب تكاليف باهظة لتهيئتها.
- اختيار مواقع المدن الجديدة بالقرب من شبكة الطرق السريعة والسكك الحديدية لضمان سهولة الاتصال.
- اختيارها بالقرب من الريف لتزويدها بالاحتياجات الضرورية
- اختيار مواقع للمدن الجديدة يسهل ربط بعضها البعض لتشكل مع القاهرة وحدة إقليمية متكاملة.
- اختيار مواقع المدن الجديدة بالقرب من مصادر المياه والطاقة وهى نفس المبادئ التي أعتمدها إبنزرهوارد في إنشاء المدن الجديدة وهناك ثلاث أنواع للمدن الجديدة في مصر .

ج-1-**مدن التوابع** : وهي مدن تقام حول المدينة الأم وبالقرب منها والهدف منها امتصاص الكثافة السكانية المتزايدة على المدى القصير مثل مدينة العبور- 6اكتوبر - 5مايو

ج-2- **المدن التوائم:** يكون إنشاء هذه المدن على مقربة من المدينة الأم وهي تتوسع باتجاه الصحراء لديها قاعدة اقتصادية مثل مدينة بن يوسف – مدينة أسيوط - مدينة سوهاج - الأقصر – أسوان.

ج-3- **المدن المستقلة:** وهي مدن ذات حجم سكاني كبير ونشأتها تكون على قاعدة اقتصادية وهي مدن مستقلة ذاتيا على المدن الكبرى وبعدها يتراوح ما بين (40- 80)كلم

ومن أمثلتها العاشر من رمضان - برج العرب – مدينة النوبارية

ورغم أن المدن الجديدة في مصر وصلت إلى الجيل الثالث من المدن وأن هناك بعض المدن الجديدة قد اكتملت إلا أنه بصفة عامة لم تحقق الأهداف المرجوة منها والسبب يعود إلى المشاكل التالية.

- التأخر في النمو والإنجاز.
- نمو المبعثر للمناطق السكنية.
- نمو غير متوازن في مستويات التنفيذ لمختلف القطاعات بسبب مشاكل نذكر منها – التمويل – التنفيذ- مشاكل الإدارة وسنتطرق لمشكلة التمويل.

4-مشكلة التمويل:

أرهق التمويل الحكومي ميزانية الدولة بالإضافة إلى ذلك نجد أن مصر خططت وانطلقت في إنجاز مجموعة من المدن الجديدة على دفعة واحدة دون رؤية واضحة لحقائق الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لمصر آنذاك حيث وعلى سبيل المثال لا الحصر قدر « **حجم الاستثمارات المطلوبة لمدينة العاشر من رمضان بما يقرب من 14 ألف مليون جنيه حتى عام 2000 أي ما يفوق حجم استثمارات القطاعين العام والخاص في مصر بجميع القطاعات خلال عام (1988 – 1989) »**[12]، هذا فيما يتعلق بتكاليف انجاز مدينة واحدة ،فما بال الحجم الإجمالي لتكاليف انجاز جميع المدن الجديدة في مصر .

و بالتالي شكل العجز في التمويل أحد أهم الأسباب الرئيسية والعقبات التي أدت إلى تأخر و تذبذب نمو المدن الجديدة في مصر.

مشكلة التنفيذ:

- ضعف إمكانيات التشييد وعدم إشراك المؤسسات الكبرى العالمية بالإنجاز.
- نقص المواد الأولية اللازمة في إنجاز المدن الجديدة .
- نقص العمالة ذات مهارات.
- نقص المعدات والآلات الحديثة.
- خلل في كفاءة التنظيم.

5ـ سياسة المدن في الجزائر :

سعت الجزائر منذ الاستقلال وفي العديد من المرات إلى محاولة تنظيم مجالها الوطني من خلال تطبيق العديد من السياسات والبرامج التي لم تحقق الأهداف المرجوة منها بفعل قصور ومحدودية فاعليتها من جهة وسوء تطبيقها من جهة أخرى الشيء الذي ترتب عنه استمرار تدهور أوضاع المجال الوطني واختلال توازنه الاقتصادي والاجتماعي والسكاني ، هذا الاختلال أفقد الإقليم الحد الأدنى من التوازن والتنسيق فأضحت كأنها أجزاء مفككة تواجه لوحدها إشكالية التهيئة والتعمير ، فكان لزاما على السلطات التفكير في تصحيح هذه الإختلالات في إطار سياسة جديدة للتهيئة العمرانية الشاملة تبنت من خلالها إستراتجية سياسة إنشاء المدن الجديدة.

اتخذت الجزائر في السبعينات سياسة التقسيمات الإدارية بالتوازي مع تطبيق المخططات التنموية من أجل تحقيق التوازن بين الأقاليم وتحقيق اللامركزية وتقريب الإدارة من المواطن والحد من نزوح السكان نحو المدن خصوصا الساحلية حيث كانت الدولة انذاك تعتقد أن التقسيم الإداري بإمكانه التقليل من التمركز السكاني في المدن الكبرى ويساهم في خلق شبكة حضرية جديدة متوازنة "فكان أول تقسيم إداري أعتمد سنة **1974** بعدما كانت الجزائر تحتفظ بنفس التقسيم الإداري منذ الاستقلال "**حيث كانت تضم 15 ولاية ليرتفع هذا العدد إلى 31 ولاية و 703 بلدية**"[13] ثم باشرت الجزائر بعد دلك بعشر سنوات تقسيم إداري ثاني سنة 1984 حيث ارفع عدد الولايات من 31 إلى 48 ولاية وأرتفع عدد البلديات من 707 إلى 1541 بلدية غير أننا نسجل أن أغلب هذه المراكز الحضرية الجديدة هي مجرد تجمعات ثانوية وقرى ريفية استفادت من الترقية الإدارية بالرغم من عدم توفرها على خصائص التجمع الحضري دون الحديث عن الإمكانيات الاقتصادية والمالية وكمثال على هذه المدن (إليزي ، النعامة ، بومرداس ، أم البواقي) وبالتالي نجد أن كل مجهود التنمية

قد تشتت عبر مختلف المدن خصوصا عواصم الولايات ولم تستطع هده السياسة خلق أقطاب جهوية تنافسية للمدن الكبرى .

5-1- المدن الجديدة في الجزائر:

تتجلى في البداية سياسة إنشاء المدن الجديدة في الجزائر من خلال الإستراتيجية العامة التي جاء بها مشروع الجزائر غدا والذي يعتبر هذه السياسة **"استجابة من نوع جديد بصفتها قطب لتنظيم توسع المدن وتوجيهها وإحدى الركائز التي تساعد على فك الاختناق المعروف على المدن الكبرى "**[14] وعلى تحقيق لامركزية الأنشطة والسكن انطلاقا من الشمال حيث يبدو إنشاء مدن جديدة "كمحور أساسي في توازن البنية الحضرية ونمط من أنماط وتنظيم الفضائى "[15] والتي بإمكانها تصحيح الاختلال المجالى والحد من الاستهلاك المفرط للأراضي الفلاحية عالية الجودة .

أخذ القانون رقم 01- 20 المؤرخ في 27 رمضان 1422هجرى الموافق لـ12 ديسمبر 2001م والمتعلق بسياسة تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة ، تحول في مسار التنمية والتهيئة في الجزائر من خلال إنجاز المخطط الوطني لتهيئة الإقليم **SNAT** الذي يمثل الأداة التي تشكل رسم الخريطة المستقبلية للبلاد في أفاق 2030 والذي ينص على إمكانية إنشاء مدن جديدة ويحدد وظائفها ومواقعها بحيث تتلاءم مع المنشات القاعدية الكبرى التي انطلقت فيها الجزائر والمدرجة في المخططات القطاعية كمحاور الطرق السريعة وغيرها كما جاء القانون 08- 02 الصادر في ماي 2002 المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة مع التركيز على إنشائها إلا في منطقة الهضاب العليا والجنوب إلا في الحالات الاستثنائية حول المدن الكبرى لفك الخناق عنها كالعاصمة وقسنطينة ووهران وعنابة ويعتبر هدا القانون كشهادة ميلاد للمدن الجديدة في الجزائر.

5-2- أهداف المدن الجديدة في الجزائر:

تتمثل أهداف المدن الجديدة في:

- فك الاختناق على المدن الكبرى المترو بولية.
- إعادة التوازن للبنية الحضرية الوطنية .
- فك العزلة وتنمية المناطق المتخلفة وإنشاء أنويه حضرية للأقاليم.
- إعادة التوازن للمجال من خلال توزيع السكان المنتظم والنشاطات الاقتصادية.

وبالتالي يأتي إنشاء المدن الجديدة في الجزائر ليعطى بعدا استراتجيا لتنظيم المجال الوطني وإعادة هيكلته وفك الخناق عن المدن الكبرى يمكننا من خلال ذلك

تصنيف المدن الجديدة إلى ثلاثة أصناف حسب كل طوق كما هو موضح في خريطة توزيع المدن الجديدة حسب كل طوق.

الطوق الأول: يتمثل في إنشاء خمس مدن جديد حول الجزائر العاصمة وهى - سيدى عبدالله (محالمة)- بوينيان- العفرون- الناصرية- سيدى عمار- بهدف تنظيم المجال العاصمى وفك الخناق عن العاصمة وحماية الاراضى الفلاحية لسهل متيجة.

الطوق الثاني: يتمثل في إنشاء ثلاث مدن جديد كمرحلة أولى في منطقة الهضاب العليا وهى بوغزول –مولاى سليسن – امدغاسن- من أجل إعادة توازن المجال الوطني.

الطوق الثالث: يتمثل في إنشاء ثلاث مدن جديد كمرحلة أولى وهى حاسى مسعود- والمنيعة –ومتليلي الجديدة، بهدف خلق أقطاب حضرية جديدة في الجنوب من أجل دعم التنمية المستديمة واستقرار السكان.

ومن خلال بحثنا هذا سوف نسلط الضوء اكثر على مشروع المدن الجديدة (للطوق الأول) التي جاءت لفك الخناق عن الجزائر العاصمة التي عرفت تحولات عمرانية وسكانية واقتصادية واجتماعية هامة لكونها القطب الاقتصادي والسكاني الأول في البلاد « **ويمتد تأثيرها المباشر على نطاق متروبولي Aire métropolitaine تصل مساحته حوالي 5500كم^2 بعدد من السكان يبلغ حوالي 5مليون نسمة ويشكل سكان العاصمة أكثر من 50 %من هذا العدد** »[16] حيث نسجل مع مرور الوقت أن العاصمة أضحت حديثا تعيش حدا لايطاق من الاختناق العمراني والسكاني الناتج عن تدهور منظومتها الحضرية وتسارع نموها العمراني العشوائي في كل الاتجاهات استهلكت فيه مساحات فلاحية هامة ذات جودة عالية لسهل متيجة الخصب حيث تفقد الأرضي الفلاحية حوالي 900 هكتار سنويا حسب مصالح ولاية الجزائر

5-3- أثار إنجاز المدن الجديدة على الإقليم العاصمى :

ترى السلطات أن حل المشاكل وفك الضغط عن العاصمة يكمن في إعادة هيكلة إقليمها من خلال إنجاز مدن جديدة (تابعة) تعتمد على انوية حضرية قائمة تحيط بها وقريبة منها إلا أن نجاح مشروع المدن الجديدة (الطوق الأول) يرتبط أساسا بمدى ملائمة مواقعها مع مبدأ المحافظة على الأراضي الفلاحية لسهل متيجة ذات القيمة الفلاحية العالية .

وفي هذا الصدد سوف نستعرض مدى تأثير اختيار مواقع هذه المدن الجديدة على الأراضي الفلاحية وتأثرها بطبيعة المواقع .

لكون أن أحد أهم الأهداف والمبادئ التي جاءت من أجلها المدن الجديدة هو حماية الريف من توسع المدينة (حسب التجربة الانجليزية)

ومنه تشكل دراسة وخصائص المواقع التي يقام عليها إنشاء المدن الجديدة من الدراسات الهامة التي تأخذ حيزا كبيرا من الاهتمام لدى المخططين وهي أحد أهم العناصر التي يتوقف عليها نجاح مشروع المدن الجديدة.

وبالتالي يأتي اختيار المواقع على مجموعة من الخصائص هي:

1- استثناء الأراضي الفلاحية من مناطق التعمير حفاظا عليها كأحد أهم مصادر الثورة الوطنية .

2- استثناء الأراضي الوعرة التي تتطلب تكاليف كبيرة لتهيئتها مما يزيد من كلفة إنجاز المدينة الجديدة.

3- اختيار مواقع للمدن الجديدة قريبة من شبكة المواصلات لتسهيل عملية الاتصال.

نظرا للعديد من الدراسات والأبحاث التي أنجزت سابقا من طرف مكاتب الدارسات المختلفة على سهل متيجة فاعتمدنا في تحليلنا على الدارسة التي قامت بها الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية ANAT سنة 1986 ومن حول الإمكانيات الفلاحية لسهل متيجة نجد أن مواقع المدن الجديدة الثلاث وهي بوينان والعفرون وسيدي عبد الله (المحالمة سابقا) توجد كلها على أراضي مصنفة مابين الدرجة الأولى والثانية وهي أراضي ذات قيمة فلاحيه ومردودية هامة جدا ممنوع البناء عليها و حسب تصنيف البلديات حسب نمط التوجيهات نجد أن هذه المدن الثلاث تقع ضمن البلديات التي تغلق في وجه التوسع العمراني وبالتالي فإن اختيار مواقع إنشاء هذه المدن الجديدة جاء مخالفا لأهم مبدأ جاءت من أجله وهو المحافظة على الأراضي الفلاحية لسهل متيجة الخصب .

بالإضافة إلى ذلك نسجل أن موقع المدينة الجديدة سيدي عبد الله يتميز بطبيعة متضرسة حيث تتطلب هذه الأرضية تكاليف كبيرة إضافية لتهيئتها مما يزيد من كلفة إنجاز المدينة الجديدة .

أما المدينة الجديدة سيدي عمار فهي تقع ضمن الصنف الثالث أي من أراضي متوسطة القيمة الفلاحية والمر دودية وبالتالي فهي أراضي مسموح البناء عليها

وفيما يتعلق بالمدينة الجدية الناصرية والواقعة خارج حدود سهل متيجة في الجهة الشرقية لولاية بومرداس وحسب الدراسة التي قام بها مكتب الدارسات في التنمية الريفية BNEDER سنة 1986 نجد أن أراض بلدية الناصرية في عمومها لا تتوفر على مقومات فلاحيه ذات قيمة هامة "**وهي تتميز في عمومها بأراضي غير مسقية، وذات مرد ودية ضعيفة** "[17] وبالتالي فإن موقع المدينة الجديدة الناصرية يتميز بأراضي تنتمي إلى الصنف الثالث الذي يفتح في وجه التوسع العمراني.

ومن خلال مجمل هذه التحاليل فإن المدن الجديدة المشكلة للطوق الأول (خصوصا سيدي عبد الله ، العفرون ،بوينان) جاءت في عمومها منافية ومخالفة لمبدأ حماية الأراضي الفلاحية الذي نص عليه القانون المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها خصوصا المادة رقم 08 التي تنص صراحة وبصيغة المنع على أنه لا يمكن إنشاء مدن جديدة بصفة كلية أو جزئية فوق أراضي صالحة للزراعة إلا إذا استثنينا المدينتين الجديدتين الناصرية وسيدي عمار اللتان تعتبر أراضيهما ملائمة للبناء والتعمير ولا يشكل إنجازهما اعتداءا على الأراضي الفلاحية .

6- خصائص المدن الجديدة (للطوق الأول):

من خلال تحليلنا للبطاقة التقنية لكل مدينة جديدة و وبالاعتماد على الخريطة نجد إن اختيار مواقع المدن الجديدة (للطوق الأول) تشكل ما يشبه حزام يحيط بالعاصمة من كل جوانبها

وجاء اختيار هذه المواقع لكي تستفيد هذه المدن الجديدة من الانوية الحضرية القائمة وكذالك لكون المنطقة تتميز بتوفرها على شبكة مهمة من طرق المواصلات المختلفة والمتنوعة خصوصا مع إنجاز الطريق السيار (شرق- غرب) الذي يربط البويرة – بودواو- البليدة وكذالك إنجاز الطريق السريع الذي يربط (بودواو –تيبازة) وخط السكة الجديدة الذي تم الانتهاء في تشغيله وربطه باستعمال الكهرباء والذي يربط (الجزائر- بومرداس- الثنية)و (الجزائر- البليدة –العفرون) حيث نجد أنه كلما زادت أهمية الطرق والموصلات كلما زادت المدينة أهمية ونشاط.

وفي هذا الإطار جاء اختيار مواقع المدن الجديدة على مسافات قريبة من العاصمة وهذا بمسافة تتراوح مابين 25 كلم عن العاصمة حالة المدينة الجديدة سيدي عبد الله و70 كلم عن العاصمة حالة المدينة الجديدة الناصرية ، الشيء الذي يمكن من سهولة الاتصال وانتقال السكان والعمال من هذه المدن الجديدة بشكل مرن .

6-1- مدى مساهمة المدن الجديدة في امتصاص الزيادة السكانية لإقليم العاصمة

تعتبر دراسة مدى مساهمة المدن الجديدة التي تنتمي للطوق الأول على امتصاص الزيادة السكانية لإقليم العاصمة محور أساسي في قدرتها على تخفيف الضغط عن العاصمة وتوزيع جيد للسكان عبر الإقليم وحسب ما هو متوقع ***في أفاق 2025 يتعين على الجزائر أن تواجه عددا من السكان يقارب 50 مليون نسمة*** [18].

وحسب الفرضية الاتجاهية سيضم الفضاء **العاصمي لمدينة الجزائر المشكل لأربع ولايات هي (الجزائر ، البليدة ، بومرداس ،تيبازة) حوالي 10 مليون نسمة** [19] .

وهذا بزيادة سكانية تزيد عن (4مليون) نسمة على ما هو مسجل خلال الإحصاء الأخير للسكان لسنة 2008.

وبالمقارنة مع مدى قدرة استيعاب هذه المدن الجديدة للسكان حسب ما هو مخطط لها والتي تصل على أكثر تقدير في مجموعها 1.000.000 نسمة هذا إذا أخذنا في الاعتبار ان هذه المدن الجديدة ستنجز في الآجال المسطرة لها .

وبالتالي فإن لمدن الطوق الأول وهى (سيدي عبد الله، بوينان، العفرون، الناصرية، سيدي عمار) لا يمكنها أن تستوعب أكثر من 22 % من الزيادة السكانية لأفاق 2025 حسب الفرضية الاتجاهية وعلى هذا الأساس فإن العجز يبقى كبير جدا ومنه فإن العاصمة لا يمكنها أن تخرج من إشكالية إكتضاضها بالسكان مع ملاحظة هامة وهى أن إنجاز مدن جديدة بإقليم العاصمة وبأحجام تفوق الـ100.000 نسمة سيزيد من تعقيد المنظومة الحضرية أكثر وهذا من السيئ إلى الأسوأ في الإقليم ألعاصمي وسيؤدي إلى تشكيل ما يسمى الالتحام الحضري La Conurbation Urbaine مما يزيد أكثر من صعوبة التحكم في تسيير مجال العاصمة وتزايد الضغط عليها واستمرار تدهور الأراضي الفلاحية لسهل متيحة الشيء الذي يؤدي بدوره إلى استمرار وزيادة حدة الفوارق الجهوية بين الأقاليم.

نسجل كذلك أن الإقليم التلى الذي تنتمي إليه أن مواقع المدن الجديدة (الطوق الأول) يتميز بنشاط زلزالي شديد الحساسية الشيء الذي يكلف أموال ضخمة تزيد من حجم تكاليف إنجاز المدن الجديدة من خلال تطبيق التقنيات الجديدة في البناء المضاد للزلازل خصوصا مع البنايات العالية وفي هذا الصدد يشدد العديد من الخبراء في التعمير على الصرامة في الرقابة على البناء لتفادي ما حصل في زلزال بومرداس سنة 2003.

وعلى هذا الأساس يمكننا القول إن الفرصة مازالت مواتية ولم يفت الأوان بعد لتجنب تعقد المشاكل في الإقليم العاصمي مستقبلا حيث أصبح من الضروري على

السلطات البحث عن اختيار مواقع أخرى أكثر ملائمة لإنشاء مدن جديدة خارج الإقليم التلي بما يسمح بإحداث هجرة عكسية للسكان من الشمال نحو الهضاب العليا والجنوب وخلق أقطاب نمو تنافسية كبديل عن الأقطاب الكبرى الأربعة (خصوصا الجزائر العاصمة) وبالتالي المساهمة في التوزيع العادل للسكان والأنشطة بين الأقاليم وتحقيق التوازن المجالي ومنه تخفيف الضغط عن الإقليم العاصمي .

الخاتمة:

رغم المحاولات العديدة للسلطات منذ الاستقلال للحد من اختلال المجال الوطني إلا انه استمر على نفس المنوال ويتجلى ذلك من خلال سوء توزيع السكان حيث يستقطب الجزء الشمالي 3/2 ثلثي مجموع سكان الجزائر على مساحة تقدر بـ 4% من مساحة الجزائر ويتوزع 25% من السكان في الهضاب العليا على مساحة تقدر بـ 9% أما الصحراء و المقدر مساحتها بـ 87 % فيتوزع بها حوالي 10 % من مجموع السكان بالإضافة إلى سوء توزيع الأنشطة الاقتصادية بين الأقاليم الشيء الذي أدى إلى ظهور فوارق جهوية واكتظاظ الحواضر الكبرى وتوسعها بصفة فوضوية على حساب مساحات واسعة من الاراض الفلاحية الخصبة نتيجة النزوح الريفي وبالتالي ظهور أزمات مختلفة منها السكن البطالة الضغط على المرافق والخدمات واكتظاظ الطرق وتدهور المنظومة العمرانية خصوصا بالنسبة للعاصمة التي أصبحت مدينة غير قادرة على أداء وظيفتها كمدينة مترو بولية الشيء الذي أدى بالسلطات إلى تبنى سياسة إنشاء المدن الجديدة اقتداءا ببعض التجارب العالمية لحل هذه الإشكاليات إلا إننا نسجل أن مشروع المدن الجديدة خصوصا الطوق الأول يتعارض مع عوامل وشروط نجاحها كما ذكرنا سابقا وهذا لعدة اعتبارات يمكن إيجازها كما يلي:

- إن إنشاء مدن جديدة قريبة من العاصمة وبإحجام كبيرة تفوق 100 ألف نسمة سوف يؤدى إلى تعقيد الإشكالية أكثر وسيؤدى إلى ما يسمى التواصل الحضري الشيء الذي يصعب أكثر من إمكانية التحكم في تسيير المجال العاصمى

استمرار استنزاف الاراض الفلاحية لسهل متيجة الذي تعبر أراضيه من أخصب الاراض في الجزائر وان تطبيق هذه السياسة جاء مخالف لأهم شرط ومبدأ جاءت من اجله وهو حماية الاراض الفلاحية

- تقع مدن الطوق الأول في منطقة تتميز بنشاط زلزالي وغير مستقرة وتشكل خطر على المشاءات والإنسان وبالتالي فان تكلفة إنشاء المدن الجديدة في هذه المنطقة تكون مرتفعة

- أما من حيث محاولة فك الاختناق عن الإقليم العاصمي فان مدن الطوق الأول لا يمكنها أن تستوعب أكثر من 22% من الزيادة السكانية حتى أفاق 2025 حسب التوقعات ، هذا إذا افترضنا أن إنشاء هذه المدن يتم في الآجال المحددة لها وبالتالي فان الإقليم العاصمي لا يمكنه أن يخرج من مأزق اكتظاظه بالسكان والأنشطة ومنه ينبغي التفكير في إعادة الانتشار من جديد نحو المناطق الداخلية خصوصا الهضاب العليا من خلال خلق أقطاب نمو جديدة تساهم في جلب السكان والأنشطة إليها و في إعادة توازن المجال الوطني.

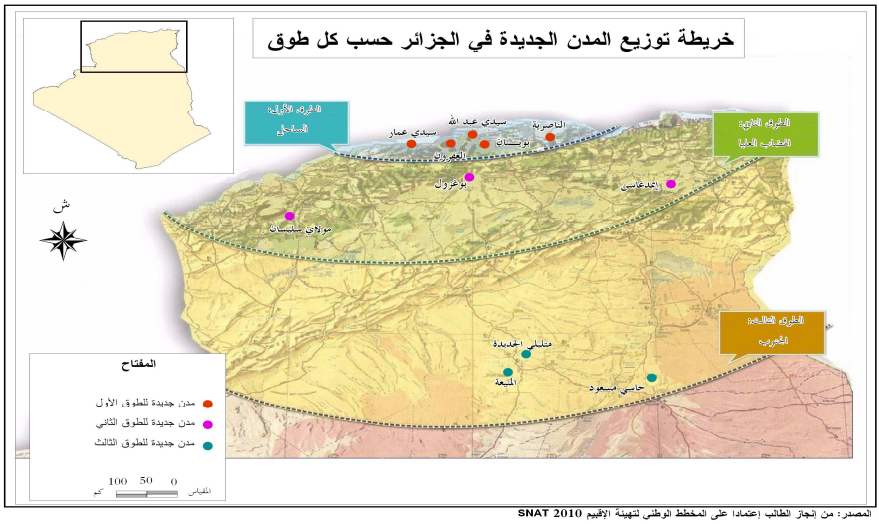

المصدر: من إنجاز الطالب إعتمادا على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT 2010

مراجع:

(1) الأستاذ محمد الهادي لعروق: ملتقى وطني "المدن الجديدة لماذا؟ " مخبر التهيئة العمرانية ، جامعة منتوري، قسنطينة ،23/22 ماي 2001 صفحة 01 .

(2) عيسى علي إبراهيم: جغرافية المدن، دراسة منهجية تطبيقية: دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، سنة 2007 ، ص 275.

(3) أحمد علي إسماعيل: دراسة في جغرافية المدن، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، القاهرة ، سنة 2005 ، ص 44.

(4) أحمد علي إسماعيل: دراسة في جغرافية المدن، دار الثقافة للنشر والتوزيع القاهرة 2005 ص 38.

(5) أحمد علي إسماعيل: دراسة في جغرافية المدن، دار الثقافة للنشر والتوزيع القاهرة 2005 ص53.

❖ Polis : هي كلمة يونانية و تعني الحكم الذاتي وهو مفهوم المدينة لدى الإغريق و الرومان في تلك الفترة.

(6)محمد السيد غلاب ، يسرى الجوهري: جغرافية المدن دراسة في تطور الحضر و مناهج البحث فيه، منشأ المعارف الإسكندرية ص 291.

(7) Lamara Mohamed Karim: critère d'implantation des villes nouvelles en Algérie , école polytechniques d'architecture et d'urbanisme, el Harrach , Année 2003 , page 03.

(8)طلعت الدمرداش إبراهيم: اقتصاديات إنشاء المدن الجديدة، مكتبة المدينة الزقازيق مصر ، سنة 1998 ، ص28.

(9)أحمد علي إسماعيل: دراسة في جغرافية المدن، دار الثقافة النشر و التوزيع القاهرة، سنة 2005، ص 150.

(10) عبد الفتاح محمد وهيبة: جغرافية العمران، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، سنة 1972، ص 300.

(11) محمد خميس الزوكة: في جغرافية العمران، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ، سنة 2006 ،ص 213.

(12) المعهد العربي لإنماء المدن: ندوة المدن الجديدة، المجلد الرابع، الرياض،السعودية ،سنة 1994 صفحة 26.

(13) ONS : Annuaire statistique de l'Algérie, n°20, Edition 2003, Page 06

(14) وزارة التجهيز و التهيئة العمرانية: "الجزائر غدا" وضعية التراب الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية " OPU"، سنة 1995، صفحة256.

(15) وزارة التجهيز و التهيئة العمرانية: "الجزائر غدا" وضعية التراب الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية " OPU"، سنة 1995، صفحة256.

(16) فوزي ابو دقة :Actes du عنوان المداخلة، العولمة والتعمير بمدينة الجزائر، colloque international ,Alger ,face aux Nouveaux défis de l Urbanisation, Laboratoire de géographie et Aménagement du Territoire, USTHB ,les 28/29 février 2004, page 422

(17) Aiboud.D, Yahyaoui,H : ville nouvelle outil d Aménagement du territoire cas de NACIRIA , mémoire de fin d etude USTHB1997.

(18) وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية "الجزائر غدا" ديوان مطبوعات الجامعية1995، ص 257 .

(19) وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية "الجزائر غدا" ديوان مطبوعات الجامعية1995، ص 257.